...بعة اسئلة تشكل الاجابة عليها اساسا لالتقاء القوى الوطنية والتقدمية ووحدة موقفها

...يا ، وبالتالي صراعا بين تيارين رئيسيين ، ...ستقطب كل منهما تحت مظلة الطائفة، « المسيحية ...سلامية » اكثر قوى الطائفيين تاثيرا وفاعلية .

...ان ظاهرة انقسام اهل النظام على بعضهم ينبغي ان ...تثمر لصالح معسكر الطبقات الثورية ولحساب ...حركة الوطنية والتقدمية ، استثمارا تقطف ...جماهير ثماره ثمنا لشهدائها وحصيلة لكفاحها ...سمودها البطولي ، فلماذا خرجت الجماهير بخفي ...ين ، تمسح الدماء والدموع على امل تعويض ...ضرار ببضع كيلوات من الرز والسمنة والسكر ...ضميد الجراح ببعض المسكنات والمخدرات ...وقتة ؟

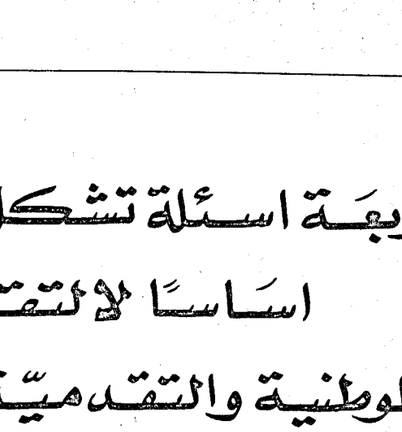

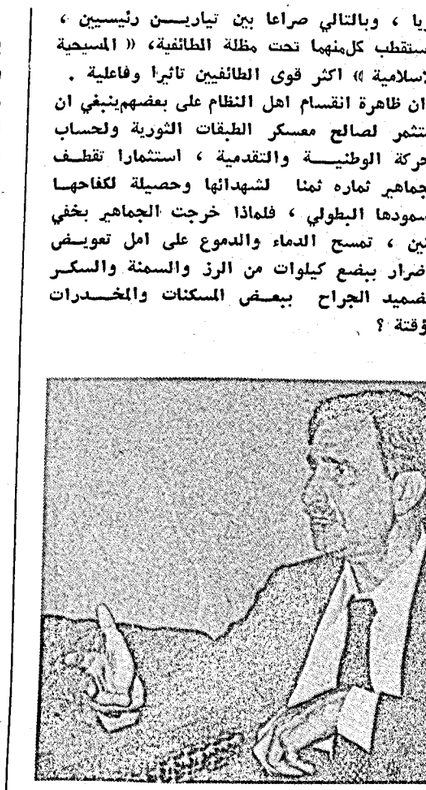

ان هذه المقالة ستحاول الاجابة على هذا السؤال بحدود قدرة صفحات الثوري على الاستيعاب . ويفترض بكل القوى الحريصة حقا ، والمخلصة حقا والوطنية حقا ، والثورية حقا ، ان تسهم ببلورة الاجابة عليه ، بعيدا عن الادعاءات الكاذبة والديماغوجية التي لعبت دورها في الوصول الى هذه النتيجة ـ المأساة لكفاح شعبنا !

اولا ـ الاسباب التي دفعت الرجعيين لتجاوز خلافاتهم وتشكيل الحكومة الحالية:

١ ـ لقد عاش شعبنا طيلة الشهور الاربعة او الثلاثة الماضية حملة فاشية شرسة استهدفت سحق حركته الوطنية والتقدمية اللبنانية والفلسطينية .

ان الفاشية كما هو معلوم نزعة ليست معزولة عن الطبقات ، بل على العكس تماما انها تمثل نزعة الارهاب المكشوف لدى العناصر الرأسمالية الموغلة في رجعيتها وشوفينيتها ، وهذه النزعة تبرز ويشتد عنفها في وقت تفاقم الصراعات الطبقية وتصاعد نضال الجماهير من اجل مطالبها الحياتية المستجدة التي ترى عناصر راس المال الاحتكارية الرجعية ان الاستجابة لمطالب الجماهير وتحقيقها لا يمس مصالحها مباشرة فقط بل ويقلل من امكانية تنمية ثرواتها واستغلالها وذلك بسبب اصرار البورجوازية الرجعية على مواصلة الاستغلال والنهب وزيادة الثروات وتكديسها ، فان هذه البورجوازية تجد ان استمرار التعامل مع الجماهير وحركتها ، بموجب الاسلوب الليبرالي ، امر لم يعد ممكنا ولم يعد كافيا لوضع حد لتمادي الجماهير في مطالبتها بحقوقها ، ولذلك فانها تلجأ للعنف بغية قمع الجماهير وسحق حركتها.

٢ ـ وقد بلغت الاوضاع في لبنان هذه الحالة ، بيد ان اهل النظام اختلفوا على كيفية مواجهتها، واسلوب معالجتها . ففي حين رأت الكتائب والاحرار وامثالهم، ان ازمة النظام ترجع الى وجود البندقية الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية، وبالتالي ينبغي اجتثاث الازمة من جذورها ، اي تصفية البندقية الفلسطينية واللبنانية المناهضة للنظام بالعنف الرجعي على غرار ما تم في الاردن عام ١٩٧٠ ... ففي حين رأى اصحاب الكرسي الاول مثل هذا الراي ، فان اصحاب الكرسي الثالث وبعض اصحاب الكرسي الثاني ، كان لهم راي اخر ، خلاصته وفحواه ، انهم لا يستطيعون ان يقوموا بمهمة تصفية المقاومة الفلسطينية علنا وعلى رؤوس الاشهاد كما يريد اهل الكرسي الاول ، لان القضية الفلسطينية من وجهة نظر الشارع الاسلامي، تعتبر قضية دينية ، وبالتالي فان قيام زعماء الطائفة الاسلامية بتصفية مقاومتها عملية صعبة ، وبما انهم يشاركون الطرف الاخر مخاوفه من مخاطر وجود السلاح بين ابناء الشعب فانهم يرون ان معالجة ازمة نظامهم يمكن ان تتم من خلال بناء دولة تقوم على مؤسسات بوليسية قوية تأخذ على عاتقها ملاحقة القوى والعناصر اللبنانية واضطهادها وشل نشاطها مقابل تحجيم المقاومة الفلسطينية ومنعها من التدخل في شؤون لبنان الداخلية ، ولتقريب تصور اصحاب الكرسي الثالث اي اصحاب السلطة التنفيذية الى الاذهان نذكر بالوضع الذي كان سائدا ابان حكومة صائب سلام ، التي حرمت على المقاومة الفلسطينية حمل السلاح خارج المخيمات بل وحتى الظهور بملابس الكاكي ، ومنعت الحركة الوطنية من التجمع بساحة ٢٣ نيسان وحددت حريتها بالتظاهر في مساحة لا تتعدى حدود ساحة ابو شاكر والجامعة العربية . في وسط الصفحات والآليات والخوذ البوليسية .

٣ ـ واشتد الخلاف بين اوساط معسكر الرجعيين، وبادرت الكتائب لفرض رايها وترجمة تصورها لكيفية حل الازمة التي يعانيها النظام ، بيد انها عجزت عن اقامة ديكتاتورية كتائبية سافرة في الوقت الحاضر ، ليس لانها لا ترغب في ذلك وانما لان طبيعة تركيبة النظام اللبناني الطائفي تشكل في الوقت الحاضر على الاقل عقبة امامها ، اذ ان الطائفية تعكس نفسها على الجيش وسائر المؤسسات والاجهزة التي يمكن ان تتسلق عليها الكتائب وامثالها لاقامة سلطة رجعية دكتاتورية فاشية اولا ولان المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية تمتلك من السلاح ما يمكنها من الدفاع عن مواقفها ومنع الكتائب من تحقيق رغبتها ثانيا ، ولان الكتائب ما تزال تفتقر لبعض مستلزمات صيرورتها القوة المحلية القادرة على حسم الموقف لصالحها ، فهي ما تزال في مرحلة الاعداد والتحضير لان تكون القوة القادرة على خوض المعركة وكسبها ثالثا .

٤ ـ واذا ما رجعنا الى تسلسل الاحداث ووقفنا امام تشكيل الحكومة العسكرية ، فسنجد ان الاعلان عنها قد شكل استفزازا صارخا لارباب الكرسي الثالث خاصة ، الامر الذي دفعهم لعقد اجتماع في دار الفتوى انتهى الى ارسال برقية لنود الدين الرفاعي تطالبه بالاستقالة وتهدده ، ان هو امتنع عن تنفيذ ما امر به ، بتجريده من صفة تمثيل المسلمين وبادر الرجل صاغرا الى تقديم استقالته، ولكنه بقي يسير الاعمال ريثما تتشكل حكومة جديدة. وكانت هذه الخطوة ، انتصارا ، اسقط بيد ارباب الكرسي الاول ، وخيب رجائهم .

ثانيا : تهافت الرجعيين على تجاوز خلافاتهم كشف الاساس الذي قامت عليه « حكومة الانقاذ » ؟

ان الاساس الذي قامت عليه هذه الحكومة هو المصالحة بين اهل النظام ، المنقسمين على انفسهم. ليست مصالحة كرامي مع شمعون هي الدليل الوحيد الذي يؤكد ذلك ، فقط ، وانما يؤكد عليه ايضا توزيع الحقائب الوزارية ، ذلك ان اعطاء الدفاع لكرامي والداخلية لشمعون ، امر يوضح ليس هذه المصالحة ، فارباب الكرسي الثالث يشكون من فقدان التوازن في الجيش وانعدام سلطتهم عليه رغم انهم اصحاب السلطة التنفيذية حسب التقسيم الطائفي « للاندي » ، ولذلك فان اعطاء الدفاع لكرامي يعني اتاحة الفرصة امامه لكي يحدث التغيير المطلوب الذي يعيد التوازن المفقود الى الجيش ، لضمان سيطرة جميع الطوائف عليه . اما اعطاء الداخلية لشمعون ، وهو المنصب الذي يشغله رئيس الوزراء عادة ، فانه يعني ان ارباب الكرسي الاول ، قد تنازلوا عن احتكار السيطرة على الجيش لانهم لم يعودوا قادرين على تسخيره كما يشاؤون خاصة بعد ان لمسوا اتجاهات بعض الضباط المعارضة لهم ، لمسا جعلهم يستعينون بالطائفة الثانية لضبطه ، من جهة وان استلامهم الداخلية ، يعني اتاحة الفرصة امامهم كاملة لكي يحركوا بمقدرات الناس وفقا لمشيئتهم من جهة اخرى فان توزيع الحقائب ، يدل على ان اهل النظام الرجعيين ، يحاولون ان يوحدوا موقفهم ، لكي يستطيعوا تجاوز خلافاتهم بغية توحيد موقفهم لكي يتمكنوا من تنفيذ مخططهم الخبيث وفق الاسلوب الجديد ، الهادف الى عزل المقاومة عن الحركة الوطنية ومنعها من ممارسة نشاطها الثوري، وترك الجماهير اللبنانية لوحدها لكي يستفردوا بها، استفرادا سيلاحق قواها الوطنية والتقدمية ويشل نشاطها وفعاليتها ، اي انهم يريدون ان يحققوا مجتمعين الهدف الذي عجزوا عن تحقيقه منفردين بسبب اختلافهم على اسلوب تحقيقه !

ثالثا ـ الكيفية التي يجب على الحركة الوطنية ان تتصرف وفقها لمواجهة الظروف الراهنة .

لا يجادل احد في ان الحركة الوطنية وخاصة الاحزاب الاصلاحية ذات النفوذ فيها ، تتبع اسلوبا ديماغوجيا في تعاملها مع الجماهير ، فهي تدعي بطولات وهمية لنفسها ، وتعد الجماهير بامال هي ليست مستعدة للنضال من اجلها . ولعل دور هذه الاحزاب حين انتهت اليه انتفاضة صيدا ، وضياع مطالب الجماهير كما ان مسارعة هذه الاحزاب الى الاعلان عن انها هي التي اسقطت حكومة العسكريين، كانت ضربة لعبت دورا تفضيليا بين اوساط الجماهير فتشكيل الحكومة لا يكشف عن عجز الكتائب عن تحقيق غايتها، فقط، وانما يكشف ايضا عن عجز الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية عن التحكم بالاحداث وجني ثمارها ، ذلك ان المخطط ما يزال قائما ، ويكاد يصبح قيد التنفيذ على يد حكومة المؤسسات التي يدعو لها « الافندي » الضليع بمثل هذه الاساليب . ولو صح ما ادعاه ممثلو الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي في حينه من انها ، اي الحركة ، هي التي اسقطت الحكومة العسكرية ، فلماذا جاءت الحكومة الحالية منسجمة مع مواصلة تنفيذ مخطط القمع للجماهير ولقواها الثورية ؟

ان الجهة التي تستطيع ان تسقط حكومة عسكرية لا بد ان تكون قادرة على الاتيان بحكومة وطنية. لذا فاننا نحذر من مغبة الاستمرار بهذا الاسلوب الديماغوجي في التعامل مع الجماهير ، وندعو الحركة الوطنية لان تكون صريحة صادقة مع جماهيرنا اولا وان تحزم امرها وتستكمل استعداداتها لمواجهة اساليب القمع واحباط مخططات الرجعية العميلة، ثانيا وان تكف الاحزاب الاصلاحية التي كشفت المعارك الاخيرة هامشية دورها القتالي بالقياس الى ادعاءاتها الاعلامية ، عن اساليب المناورات التي تمنع التقاء كافة القوى على اساس واضح ضد القوى الرجعية ثالثا .

رابعا ـ هل تكرر المقاومة مأساة الاردن؟

ان السؤال الهام والملح الذي يتحتم على المقاومة الفلسطينية ان تجيب عليه هو هل ستتكرر ماساة الاردن وتتعرض الجماهير الفلسطينية ومعها اللبنانية لمجازر ايلول وتموز في الاردن عام ١٩٧٠ ، ام انها ستحاول الحيلولة دون وقوع ذلك ؟

ان موقف « القائد العام للثورة» ، ابان الاحداث الاخيرة يبرر طرح هذا السؤال والتحذير من مغبة تكرار المجزرة !

حكومة الانقاذ والتكشير عن « الانياب »

كشرت حكومة الانقاذ عن انيابها، واعلنت حقيقة توجهاتها واهدافها. ففي الوقت الذي تتم فيه عمليات الملاحقة والاعتقال في صفوف الحركة الوطنية والجماهير الشعبية ... اصدرت قيادة الجيش بلاغا عسكريا ، حذرت فيه من الاقتراب الى المواقع الامامية على طول الحدود الجنوبية المواجهة للعدو الصهيوني ، وانذرت بانها ستطلق النار على كل تحرك يتم في هذه المناطق دون سابق انذار . وينص التصريح على ما يلي :

اولا ـ اطلاق النار ليلا بدون سابق انذار من قبل مواقع الجيش في منطقة الحدود الجنوبية وفي حدود القطاعات الدفاعية على كل حركة مشبوهة تلحظ جوارها ومن شأنها ان تهدد امنها وسلامتها .

ثانيا ـ لفت المواطنين الى اجتناب المرور بقرب هذه المواقع بدون علم مسبق لئلا يتحملون بانفسهم مسؤولية المجازفة .

ثالثا ـ يطبق هذا القرار في قطاع الدفاع الجنوبي المحدد بالمنطقة الواقعة بين الحدود الجنوبية الشرقية وبخط يمر في النقاط الاتية: جسر الحمرا ـ العزية ـ مخفر وادي السد ـ بئر السلاسل ـ الغندورية ـ جسر القعقعية ـ جسر الخردلي ـ مفرق برغس ـ مفرق حاصبيا ـ بلدة شبعا ضمنا .

ان اتخاذ مثل هذا القرار من قبل حكومة « الانقاذ » ، وفي مثل هذه الفترة بالذات ، لا يمكن ان يفسر الا على وجه واحد ـ حيث لا يحتمل تفسيرين ـ وهو انه خطوة موجهة ضد المقاومة الفلسطينية ، بغية الحد من حركتها ، وهذا يعتبر استكمالا للمخطط الرجعي الذي بدأته الكتائب والقوى الرجعية الفاشية الاخرى .

ان الثورة الفلسطينية وجماهير الشعب اللبناني ، الذين وقفوا على ارض واحدة ، في معركة التصدي للمؤامرة الرجعية يرفضون بكل حزم اي قرار يراد منه شل فاعلية حركة المقاومة والحد من فاعليتها خاصة في قتالها العدو الصهيوني .

« سمير صعب »